الأمـم المتحـدة

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٤٩٤** (الاستئناف ١)

الاثنين، ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦، الساعة ١٤/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد دوكلو	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد روغاتشيف
	الأرجنتين	السيدة لوغوزو
	بيرو	السيدة تنكوبا
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيدة تاج
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد غريكسا
	الصين	السيد تشنغ لي
	غانا	السيد كريستشن
	قطر	السيد آل ثاني
	الكونغو	السيد بيابورو – إبورو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد شولتز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دونوفان
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيدة تيلاليان

جدول الأعمال

الأطفال والصراعات المسلحة

رسالة مؤرخة ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة (S/2006/494)

06-44098 (A)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٤/٤٠.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت لتوي رسالتين من ممثلَيّ بنن وإسرائيل، يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند دون أن يكون لهما حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلا بنن وإسرائيل المقعدين المخصصين لهما في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أُذكِّر جميع المتكلمين، كما أوضحت في جلسة صباح هذا اليوم، بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق كيما يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. وأرجو من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تعمم نصوصها المطبوعة وأن تدلي ببيان موجز في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل أوغندا.

السيد بوتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): بداية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ الجمهورية الفرنسية على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه، متمنياً لوفدها كل التوفيق في فترة الرئاسة هذه. وأود أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة البالغة الأهمية، ومن خلاله أشكر بقية أعضاء المجلس.

وقبل أن أبدأ، أجدني مضطراً عند هذه النقطة إلى أن أشير إلى البيان الذي أدلت به كندا صباح هذا اليوم، ومفاده أن الحالة في شمال أوغندا ينبغي أن تدرج في جدول أعمال مجلس الأمن. ولأسباب تعرفها كندا حق المعرفة، قادت حملة عدائية لا هوادة فيها لوضع أوغندا في جدول أعمال المجلس، وكأنها بذلك ستحقق أعجوبة. ومما يبعث على المزيد من الدهشة، أن كندا قبلت بأن تكون جزءاً من آلية لجنة الرصد المشتركة التي تنظر في الشواغل التي تدعيها كندا – أي تحسين الحالة الإنسانية في شمال أوغندا وتشجيع حل دائم للصراع. وإذ أتكلم الآن، تشارك أوغندا في محادثات سلام مع جيش الرب للمقاومة في جوبا. ونتيجة لذلك، فإننا نعترض بشدة على هذه الحملة المستمرة والتي لا داعي لها من جانب كندا.

من جهة أخرى، تشارك أوغندا المتكلمين الآخرين الترحيب بتعيين الممثل الخاص الجديد للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، السيدة راديكا كوماراسوامي. هذا التعيين الذي جاء في وقت يأمل المجتمع الدولي أن يأتي من يبعث روحاً جديدة في ذلك المنصب. وكان لهذا التعيين أهمية ومغزى أكبر بالنسبة لأوغندا، لا بسبب الصراع الذي طال أمده مع جيش الرب للمقاومة فحسب، ولكن لأنه يمثل كذلك بداية جديدة للتعاون الضروري بين الحكومة الأوغندية ومكتب الممثل الخاص. وستحظى السيدة كوماراسوامي بكل الدعم والتعاون من حكومة بلدي، وأتمنى لها كل التوفيق في مهمتها الجديدة.

إننا لا نغالي بالتأكيد على الحاجة إلى حماية وتعزيز حقوق الأطفال في الصراعات المسلحة. فالأطفال عادة يمثلون أغلبية الضحايا الأبرياء للصراعات المسلحة أينما وقعت. وهم أكثر المجموعات ضعفاً أمام القتل العشوائي؛ فهم يتعرضون للتشويه والاغتصاب وتدنيس الأعراض، كما أنهم يجنَّدون كمحاربين، ويُدفع غيرهم إلى التروح ويعانون من عواقب مروعة.

والحرب التي شنها جيش الرب للمقاومة في شمال أوغندا خلال السنوات التسع عشرة الماضية كانت مصدراً

للقلق فيما يتصل بالموضوع قيد المناقشة اليوم وبالنسبة للمجتمع الدولي. وعلى مدى سنوات، كان أسلوب عمله يتسم باختطاف الأطفال لاستخدامهم في صفوف متمرديه، والإعدام دون محاكمة وأشكال مختلفة من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، مثل الاغتصاب وتدنيس الأعراض. وفي هذا الصباح، أشار ممثل الولايات المتحدة إلى تلك الأعمال الوحشية التي يقوم بها جيش الرب.

ويسعدني أن أوضح أنه خلال السنتين الماضيتين، وخاصة منذ التوقيع على اتفاق السلام الشامل بين حكومة السودان وحركة التحرير الشعبية السودانية، أحرز تقدم ملموس. والآن قد انحسر التهديد الذي يمثله جيش الرب للمقاومة في شمال أوغندا، وتتعاون الحكومة الآن تعاوناً وثيقاً مع المجتمع الدولي لوضع آلية توجه من خلالها ضربة حاسمة لذلك التهديد. ونأمل أن لجنة الرصد المشتركة التي أنشأها فخامة الرئيس يويري موسيفيني في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٦ لكي تتصدى، في جملة أمور، للشواغل الإنسانية والأمنية، سوف تقطع شوطاً طويلاً في التعامل مع معظم المشاكل، مثل مشكلة الأطفال والصراعات المسلحة.

وقد زادت الحكومة من تدابير الأمن في المنطقة تفادياً لعمليات الاختطاف والقتل، وهي الآن بصدد إنشاء وحدة خاصة للتعامل مع فلول جيش الرب. وإذ تستمر هذه المبادرات، فقد دخلت الحكومة في محادثات سلام مع جيش الرب تحت رعاية حكومة جنوب السودان في جوبا؛ وهي المحادثات التي بدأت في الأسبوع الماضي. وأملنا أن تثمر تلك المحادثات وأن تتوج بتسريح مقاتلي جيش الرب وإعادة إدماجهم في المجتمع. والحكومة تسلم بأن أغلبية أولئك المقاتلين هم من الأطفال المختطفين، وبالتالي فإن إعادة إدماجهم في المجتمع تكتسي أهمية قصوى.

والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة قامت بزيارة أوغندا مؤخراً، كما ذُكِر صباح اليوم. وخلال زيارتها، تم التوصل إلى تفاهم من أربعة مبادئ بشأن طريقة إحراز تقدم بشأن مسألة تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة، كأساس لتعزيز الإطار القانوني وإطار السياسة العامة القائمين.

فحكومة أوغندا ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة سيتفقان على خطة عمل لتوعية مختلف أصحاب المصلحة بشأن القوانين الوطنية والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية التي تناهض تجنيد الأطفال واستخدامهم؛ ورصد تنفيذ مختلف القوانين الوطنية والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المناهضة لتجنيد واستخدام الأطفال في القوات المسلحة؛ وإخراج الأطفال من القوات المسلحة متى وحيثما وُجِدوا فيها.

وفي حين أن الممثل الخاص للأمين العام تسلم بالإطار القانوني القائم، وأنه ليست هناك سياسة لدى حكومة أوغندا بشأن تجنيد واستخدام الأطفال، فإن حكومة بلادي تؤكد مرة أخرى التزامها باتخاذ الإجراءات التأديبية الملائمة ضد الضباط والمسؤولين الذين يقومون عن علم بتجنيد واستخدام الأطفال.

وبالتفاهم المشار إليه آنفاً، إلى جانب لجنة الرصد المشتركة يكون قد تم إرساء الإطار المؤسسي والقانوني للتصدي لأصعب جوانب التعامل مع مسألة الأطفال والصراعات المسلحة.

وأخيراً، ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، صدقت أوغندا على بروتوكولين اختياريين للاتفاقية المعنية بحقوق الطفل. وأحد هذين البروتوكولين حظر تجنيد الأطفال في الجيش واستخدام الجنود الأطفال دون سن الثامنة عشرة. وقد انعكس هذا أيضاً في دستورنا، المادتين ٢٥ و٣٤، وفي قانون الطفل لسنة ١٩٩٦.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل سان مارينو.

السيد بوديني (سان مارينو) (تكلم بالانكليزية): قبل عام مضى، اتخذ قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) الذي حدد ولاية لإنشاء آلية للرصد والإبلاغ بشأن الأطفال في الصراعات المسلحة. ولسوء الطالع، تزايد عدد الأطفال، منذ ذلك الحين، في سائر أنحاء العالم، الذين يتعرضون للإيذاء النفسي، والجسدي، والجنسي، بل للتشويه. وتزايد عدد الذين أصبحوا إما أطفالا قتلة أو قتلى. وتتزايد تلك الأعداد بوتيرة كارثية.

لقد قررت سان مارينو الإدلاء بكلمة بشأن هذه المسالة لأنها تؤمن بأنها واحدة من أكثر المسائل أهمية. ففي كل مرة يُقتل فيها طفل أو طفلة، أو يتعرضان للأذى، لا تُزهق روح بشرية فحسب، بل يتم القضاء أيضا على أحلامهما، وما كانا سيقدمانه من إسهامات لعائلتيهما ومجتمعهما. عندما يُضطر طفل إلى أن يصير قاتلا، أيا تكن الأسباب، سواء دينية، أو سياسية، أو عرقية، تُرتكب جريمة أشد فظاعة. فذلك الطفل، الذي هو في حقيقة الأمر فريسة للكراهية والعنف، لن يقضي على مستقبله فحسب، بل على انتعاشنا وخيرنا جميعا.

علينا وقف الحلقة المفرغة الشيطانية التي تؤثر على حياة أطفالنا، ووضع قيم أخلاقية، وفتح آفاق من الأمل وتحقيق تطلعات مستقبلية من أجل حياة كريمة، حتى نحول دون استمرار الصراعات المسلحة وتطورها في المقام الأول.

إننا ننوه بتشكيل الفريق العامل التابع لمجلس الأمن، الذي تترأسه فرنسا، ونشيد بالسفير دلا سابليير على ما أنجزه من عمل رائع. لكننا نرى أن بالإمكان زيادة العمل. ونؤمن بأنه ينبغي لمجلس الأمن، وحكومات الدول المتضررة، ووكالات الأمم المتحدة المعنية، والمنظمات غير الحكومية، تحسين أساليب عملها، ومنع مثل هذه الانتهاكات بصورة أقوى. ويجب عليها تقديم المجرمين الذين يستغلون أولئك الشباب إلى العدالة.

تنص الفقرة ١ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة على أنه:

> ”يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائبا عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات“.

وبصفتي عضوا، لا أرى أي واجب أكثر إلزامية للمجلس من وقف الصراعات المسلحة التي ينفذها المحاربون الأطفال. إن سان مارينو، شأنها في ذلك، بالتأكيد، شأن الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء، تطلب إلى المجلس التنفيذ الفعال، وبدون تأخير، للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). هل هناك أمر أهم فعلا لمجلس الأمن من حماية حق العديد من الأطفال في التمتع بحياة سعيدة ومثمرة؟

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل سلوفينيا.

السيد كيرن (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): بالنظر لضيق الوقت، سأدلي بصيغة مختصرة لبياني، الذي سيُعمم نصه الكامل.

يشرفني أن أتكلم نيابة عن الدول الأعضاء في شبكة الأمن البشري، وهم الأردن، وأيرلندا، وتايلند، وسلوفينيا، وسويسرا، وشيلي، وكندا، وكوستاريكا، ومالي، والنرويج، والنمسا، وهولندا، واليونان، وجنوب أفريقيا بصفة مراقب.

اسمحوا لي، بداية، أن أعرب عن شكري لرئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة، التي جاءت في وقتها المناسب. وأود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة،

السيدة راديكا كوماراسوامي، على إحاطتها الإعلامية هذا الصباح، وعلى تقديمها للتقرير الأول للأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2006/389). وأشكر أيضا، السيدة آن فينيمان، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، على التزام اليونيسيف بتوفير حماية خاصة للأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة.

إن شبكة الأمن البشري تدعم تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ المحددة في القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، مع تركيزها، بصورة خاصة، على الأطفال في عمليات نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، والتأهيل. كما نشجع على تقديم تقارير المتابعة، بصورة خاصة، عن الأطفال المُسرحين.

يعكس تشكيل الفريق العامل التابع لمجلس الأمن التزام المجتمع الدولي بمعالجة المسألة، على أعلى مستوى. وندعم دعما كاملا ما يبذله الفريق العامل من جهود لمعالجة الحالات القطرية الخاصة، والرد بتوصيات ملموسة بالإجراءات اللازم اتخاذها. ويتضمن هذا تنفيذ تدابير متدرجة ومحددة الأهداف، وتفويض بعثات لحفظ السلام، حسب الاقتضاء. ونعرب عن اعترافنا وتقديرنا لالتزام الفريق العامل ببحث المعلومات عن التقدم المحرز في وقف تجنيد الأطفال ونشرهم في الصراعات المسلحة، وغيرها من الانتهاكات التي تُرتكب في حقهم، وندعوه إلى توخي أقصى درجات الشفافية في عمله.

يشكل دور مجلس الأمن في معالجة آفة الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة جزءا لا يتجزأ من مسؤولياته عن صون السلم والأمن. وفي هذا الصدد، تواصل الشبكة تشجيع المجلس على تناول المسألة عندما ينظر في قرارات بشأن حالات صراع معينة، أو عندما يخطط لبعثات ميدانية لمجلس الأمن. وكان نشر مستشارين معنيين بحماية الأطفال في بعض عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، على أساس فردي، تطورا إيجابيا في السنوات الأخيرة. ويجب على هذه الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة العمل مع السلطات الوطنية والمحلية، لإعداد خطط عمل محددة زمنيا حسب التكليف الوارد في القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). وستمكن خطط العمل الفريق العامل من مراجعة التقدم المحرز في صراعات محددة، واستخدامها أساسا للتوصية بمزيد من التدابير.

وتشكل الفظائع المرتكبة في حق الأطفال في الصراعات المسلحة تحديا كبيرا للقانون الدولي. فلا تزال الانتهاكات الجماعية والجسيمة لحقوق الأطفال وكرامتهم متواصلة بلا هوادة. ويجب وضع حد للإفلات من العقاب حيال ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وضد الأطفال بصورة محددة، ومحاكمة مرتكبيها محاكمة فعالة، باتخاذ تدابير على المستوى الوطني، وتحسين التعاون الدولي. ويعترف نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بأن تجنيد واستخدام الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة في القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة غير الحكومية، واستخدامهم للمشاركة النشطة في عمليات القتال، والاستغلال الجنسي، بوصفه أسلوبا حربيا، هي جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. وتعيد الشبكة التأكيد على أهمية المحكمة الجنائية الدولية في محاكمة مرتكبي هذه الجرائم، ووضع حد للإفلات من العقاب.

إن احترام قواعد حقوق الإنسان والقانون الإنساني ومعاييرهما الدولية والإقليمية شرط مسبق لضمان حماية فعالة للأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة. ونحث الدول الأعضاء، التي لم تقم بذلك بعد، على التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة، واتفاقية منظمة العمل

الدولية بشأن القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال، وغيرهما من الصكوك القانونية ذات الصلة، وعلى تأكيد التزامها بالتنفيذ الفعال لتلك الصكوك.

إننا نولي أهمية كبرى لاشتراك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومساهمتها في منع الخروقات والانتهاكات المرتكبة في حق الأطفال في حالات الصراع المسلح، والقضاء عليها. ونؤيد تأييدا تاما مساعي مكتب الممثلة الخاصة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية وغير الحكومية المعنية في هذا المجال. ومن المهم أيضا تعزيز الهياكل المحلية في الميدان، وتطوير آليات محلية ووطنية للرد المبكر على الانتهاكات يمكن أن تصب في جهود الرد الدولية.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالإشارة إلى أن شبكة الأمن البشري تؤيد تأييدا تاما تركيز مجلس الأمن مؤخرا على تنفيذ القرارات الماضية والقيام بردود ملموسة بغية تحقيق هدف وقف الخروقات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال في الصراعات المسلحة. وعلاوة على ذلك، نشجع الحوار والتعاون الجاريين على المستويين المحلي والوطني، للتخفيف من وطأة آفة الأطفال في الصراعات المسلحة والقضاء عليها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد أنزولا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تعرب فنزويلا عن ترحيبها بمبادرة فرنسا إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة فيما يتعلق بمسألة الأطفال والصراع المسلح، وهي مسألة تعني المجتمع الدولي بأسره.

وتعتبر جمهورية فنزويلا البوليفارية العمل الذي يمكن للمجلس القيام به في هذا المجال مكملا للدور الرئيسي الذي تؤديه الجمعية العامة في المعالجة الشاملة لحالة الأطفال في العالم، وللآليات المنشأة عملا باتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها بشأن مشاركة الأطفال في المنازعات المسلحة.

وتعرب حكومة فنزويلا البوليفارية عن تقديرها للعمل الذي تقوم به لجنة حقوق الطفل بشأن المسألة قيد نظرنا الآن. ونثني في الوقت ذاته على العمل الذي تؤديه الممثلة الخاصة للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة. وفيما يتعلق بالفريق العامل الذي أنشأه مجلس الأمن، نرى من المهم أن يضطلع بأعماله في تشاور وتعاون وثيقين مع الدول، بالنظر إلى المسؤولية الرئيسية التي تتحملها الدول في النهوض بحقوق الأطفال والدفاع عنها. علاوة على ذلك، من الأهمية بمكان أن تؤخذ مشكلة الجنود الأطفال بعين الاعتبار في المفاوضات واتفاقات السلام المعقودة بين الأطراف المتورطة في حالات للصراع المسلح وأن تعامل على سبيل الأولوية في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بعد انتهاء الصراعات.

إن بلدنا طرف في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل. وتكرّس المادة ٣٨ من هذه الاتفاقية حماية الأطفال في أثناء حالات الصراع المسلح وما بعدها وتحظر على جميع الدول الأطراف تجنيد من تقل أعمارهم عن ١٥ سنة في بناء قواتها المسلحة. وقد صدقت فنزويلا على هذه الاتفاقية في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. والدولة الفنزويلية أيضا طرف في البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن مشاركة الأطفال في المنازعات المسلحة، الذي تم التصديق عليه في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن بعض الشواغل التي تساورنا فيما يتعلق بهذا البروتوكول الاختياري. ينص هذا البروتوكول على أن تكفل الدول الأطراف عدم وجود تجنيد قسري للقصر دون سن ١٨ عاما

على أراضيها، ويقرر زيادة على ذلك أن تتخذ الدول الأطراف التي تسمح بالتجنيد الطوعي في قواتها المسلحة لأفراد قصّر تقل أعمارهم عن ١٨ عاما الخطوات اللازمة لحمايتهم، لكفالة ألا يحدث هذا التجنيد باستخدام القوة أو القسر، وأن تتخذ أيضا جميع التدابير الضرورية لكفالة ألا يشارك أي فرد من قواتها المسلحة دون سن ١٨ عاما مشاركة مباشرة في الأعمال القتالية.

ثمة شيء من الغموض يحيط أيضا ببعض أحكام ذلك الصك القانوني، كما هو واضح أيضا في الفقرتين ١ و ٢ من المادة ٤، اللتين تشيران إلى عدم قيام الجماعات المسلحة المستقلة عن القوات المسلحة لدولة من الدول تحت أي ظرف من الظروف بتجنيد من تقل أعمارهم عن ١٨ عاما أو استخدامهم في أعمال القتال، وإلى اتخاذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة لمنع هذا التجنيد والاستخدام، بما في ذلك اعتماد التدابير القانونية اللازمة لحظر هذه الممارسات وتجريمها.

وقد يبدو أن في ذلك تناقض بالنظر إلى أنه يحظر تجنيد القصّر في جماعات مسلحة مستقلة عن القوات المسلحة للدولة المعنية، بينما يسمح للدول بتجنيد من تقل أعمارهم عن ١٨ عاما. علاوة على ذلك، من الصعب أن يُكفل احترام الجماعات المسلحة غير النظامية التدابير القانونية التي تم إرساؤها لمكافحة تجنيد من تقل أعمارهم عن ١٨ عاما حين تخالف تلك الجماعات جميع المعايير القانونية.

وتوجد لدى بلدنا كذلك فيما يتعلق بهذه النقطة شواغل عن القوانين التي يمكن من خلالها تقديم أولئك القصّر للمحاكمة حين يقررون الفرار من الخدمة في أثناء خدمتهم العاملة في القوات المسلحة بموافقة من ذويهم أو من لهم الوصاية القانونية عليهم. فأي القوانين تنطبق عليهم؟ هل تنطبق عليهم أحكام الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري؟ هذا جانب لم يجر تناوله في الاتفاقية أو في البروتوكول الاختياري ولم يُنظر فيه بالقدر الكافي تغطيةً للحالات التي نشأت مؤخرا في أجواء من الفراغ القانوني.

ويحدد قانون التجنيد والخدمة العسكرية في فنزويلا السن الأدنى للتجنيد في القوات المسلحة وللمشاركة في الصراعات المسلحة بـ ١٨ عاما. علاوة على ذلك، أعدت فنزويلا لدى وضعها قانون حماية الأطفال والمراهقين الصادر في عام ٢٠٠٠ خطتها الاستراتيجية الوطنية لحماية الأطفال والمراهقين، وهي تشمل في جملة أمور الحق في البقاء، ومن ضمنه الحق في التمتع بالحماية في حالات الصراع المسلح.

والمجلس الوطني لحماية الأطفال والمراهقين هو الهيئة الفنزويلية التي يمكنها دعم أنشطة الممثلة الخاصة للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة. كما يمكنه إقامة علاقة تعاونية قد توفر بعض التوجيه للفريق العامل التابع لمجلس الأمن وتربط أعماله بالمسائل ذات الصلة بالتنمية، وبصفة خاصة الصحة والتعليم، لكي تتيح للأطفال آفاقا أفضل للتأهيل والشفاء البدني والنفسي وإعادة الاندماج في المجتمع.

ونود أن نشدد على أن التماس الحلول الصحيحة لمشكلة الأطفال والصراعات المسلحة ينطوي بالضرورة على معالجة الأسباب التي تسهم في نشوء هذه الظاهرة في مختلف مناطق العالم. ويدخل في هذا النهج تطبيق الاستراتيجيات التي يتوخى منها التغلب على الفقر والجوع بوصفها شروطا مسبقة لكفالة الإعمال الكامل لحقوق الإنسان الخاصة بالأطفال. ولا يسعنا أن نخفي أن الأطفال، بالنظر إلى حالة الفقر المأساوية التي يعانيها كثير منهم والاستبعاد الذي يواجهونه، يكونون أول من يتأثر في مواجهة وضع دقيق للغاية يتعرضون فيه لكافة أنواع المخاطر التي تتهدد نموهم المتكامل.

ومن المهم أيضا الإشارة إلى أن قرار الجمعية العامة د إ- ٢/٢٧، الذي اتخذته في عام ٢٠٠٢ الدورة الاستثنائية السابعة والعشرون للجمعية العامة المعنية بالطفل، يؤكد في الفرع الثالث منه، وهو خطة العمل، أن الفقر المزمن لا يزال يشكل أكبر عقبة تعترض تلبية احتياجات الأطفال وحمايتهم وتعزيز حقوقهم. وقد عالجت حكومة الرئيس هوغو تشافيز فرياس هذا الشاغل أيضا بوصفه عنصرا أساسيا في البرامج الاجتماعية التي تعززها الدولة.

إن بلدنا يرفض أي استخدام للأطفال في الصراعات المسلحة، كما يرفض أشكال الإيذاء والانتهاكات الأخرى التي ترتكب ضد الأطفال في حالات الصراع المسلح. وتستنكر فنزويلا الإفلات من العقاب الذي ما زال سائدا في كثير من المناطق المتأثرة من جراء الصراع المسلح، حيث تواصل الأطراف المتورطة في الصراع مخالفتها الأحكام ذات الصلة من القانون الدولي الواجب التطبيق بشأن حقوق الأطفال وحمايتهم في هذه الحالات. وتؤيد فنزويلا بإصرار اعتماد التدابير الفعالة لكفالة تسريح الجنود الأطفال وإعادة تأهيلهم وشفائهم البدني والنفسي وإعادة إدماجهم في المجتمع.

وأخيرا، لا تملك فنزويلا إلا أن تعرب عن قلقها العميق لحالة الأولاد والبنات في الأراضي اللبنانية وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، بالنظر إلى الأحداث المأساوية التي تهدد سلامتهم البدنية. ونهيب بجميع الدول والوكالات الدولية أن تفي بالتزامها بحماية أرواح من اكتُسحوا ظلما في انفجار العنف الحالي في الشرق الأوسط.

لقد شهدنا في الأحداث الأخيرة بالشرق الأوسط صورا لأطفال يستخدمون في دعم أنشطة التدمير والحرب. ولا يزيد هذا على كونه انعكاسا للكيفية التي لا يتورع أمراء الحرب عن أن يستغلوا بها حتى براءة الأطفال الذين تجتاحهم المواقف النفسية العصيبة في أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد سكنر - كلي (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): إن تقييم حالة الأطفال في الصراعات المسلحة حول العالم معناه تقييم المستقبل الذي نبنيه. ويتضمن تقرير اليونيسيف حالة الأطفال في العالم خريطة عنوانها ”بيئات غير مستقرة“، تشير إلى أن الإرث الذي خلفه عقد التسعينات كان يتجاوز مليونين من الأطفال الموتى، وأكثر من ستة ملايين من الأطفال المصابين بإصابات خطرة أو بعجز دائم، وما يزيد على مليون من اليتامى أو الأطفال المنفصلين عن أسرهم، وأعدادا غير معلومة للأطفال الذين يعانون من صدمات نفسية، وأكثر من ١٥ مليون طفل من اللاجئين أو المشردين داخليا. ويشكل كل أولئك واقعا بالغ الخطورة يلزم معالجته. ولهذا السبب يتمثل التزامنا إزاء العقد الأول من هذه الألفية في أن نخلف إرثا مختلفا تماما عن ذلك.

ونظرا لأننا عانينا أكثر من ثلاثة عقود من الصراع المسلح، فإن غواتيمالا تدرك جيدا الأهمية الحيوية لحماية الأطفال ومساعدتهم، ولنزع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية الأصلية. ونسلط الضوء أيضا على أهمية إقامة آليات للرصد والتحقق، من قبيل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا في حالتنا. ويمكننا أن نقول نفس الشيء عن الحاجة الماسة إلى الحصول على معلومات جيدة التوقيت وموضوعية ودقيقة وموثوقة لمكافحة تجنيد الجنود الأطفال واستخدامهم، والحاجة إلى وقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتقوية الدول لوضع حد لتلك الجرائم.

وقد زار الممثل الخاص الأول للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة، أولارا أ. أوتونو، غواتيمالا في شباط/فبراير ٢٠٠٢. وعقد لقاءات مع مختلف المسؤولين في

الحكومة والمجتمع المدني وممثلي السكان الأصليين والوكالات والصناديق التابعة للأمم المتحدة. كما أنه زار المناطق الأكثر تضررا بالصراع في البلد، الأمر الذي مكنه من وضع مجموعة من التوصيات التي ساعدت في اعتماد التدابير لصالح الأطفال، وساعدت أيضا في إيلاء الأولوية لقضية حماية الأطفال في سياسات الحكومات، ولا سيما في مجالي التعليم والصحة.

وتدفعنا تلك التجربة إلى تأييد استمرار وظيفة الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، وبالتالي نرحب بالممثلة الخاصة الجديدة، السيدة راديكا كوماراسوامي، ونشكرها على إحاطتها الإعلامية هذا الصباح التي جاءت في الوقت المناسب. ونهيب بها أن تواصل زياراتها إلى البلدان التي تتعرض للصراع أو الخارجة من الصراع، لأننا على قناعة بفوائد هذه الآلية حينما تضم مشاركة واسعة من المجتمع المدني.

ونرحب أيضا بالتقرير الأول للأمين العام عن حالة معينة للصراع المسلح، حيث جرى التركيز على انتهاكات حقوق الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وغواتيمالا من بين الدول المساهمة في بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في ذلك البلد.

وعلى الرغم من أن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الوطنيين تقع على عاتق الدول، إلا أن عمل المجلس يرتبط ارتباطا وثيقا بالصراعات المسلحة وبعمليات حفظ السلام، وبالتالي يصبح لزاما عليه أن يتصدى لمسائل مثل تجنيد الأطفال والإساءة إليهم في الصراعات المسلحة.

إن وفدي يقبل ويدعم كل القرارات التي اتخذها المجلس والتي تسعى إلى المساعدة في إيجاد إطار عام لحماية الأطفال المتضررين في الصراعات المسلحة. كما نود، بصفة خاصة، أن نسترعي الانتباه إلى القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الذي يؤكد مسؤولية الدول الرئيسية عن وضع حد للإفلات من العقاب وتقديم المسؤولين عن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب إلى العدالة، ولا سيما الانتهاكات ضد الأطفال في حالات الصراع المسلح. ويؤكد القرار تصميم المجلس على ضمان احترام قراراته، وقواعد ومبادئ حماية الأطفال في الصراعات المسلحة، كما ينشئ الفريق العامل المعني بهذه المسألة.

لذلك السبب، نتقدم بالشكر إلى الرئاسة الفرنسية على تقريرها عن عمل الفريق العامل، ونؤيد البيان الرئاسي الصادر هذا الصباح، الذي يعكس، بلا ريب، حجم المشكلة والحاجة التي لا مفر منها لوضع حد لتجنيد الأطفال في القوات المسلحة من جانب المجموعات والأفراد. وإنه لأمر أساسي ضمان إعادة إدماج أولئك الأطفال في مجتمعاتهم الأصلية، وإعادة تأهيل الأطفال المسرحين، وتعزيز نظم العدالة العسكرية والمدنية لكي تتمكن الدول من إنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب لمن يتجاهلون قرارات وتوصيات المجلس بشأن تلك الممارسات البشعة.

إننا نؤيد سياسة عدم التسامح للأمين العام ونرحب بحقيقة أننا دخلنا في ”مرحلة التطبيق“ التي كرسها القرار ١٤٦٠ (٢٠٠٣)، بهدف وضع حد للإفلات من العقاب. ونأسف لحدوث تأخير ربما سيحول دون الانتهاء من الاستعراض المستقل قبل نهاية هذا الشهر لأن المسؤولين في هذا الشأن لم يتم تعيينهم حتى الآن. ولكننا لا نعتقد أن هذا الاستعراض ينبغي تأجيله حتى نهاية العام، بل نحث على استكماله في أسرع وقت ممكن.

ونعتقد أن تعيين المستشارين لحماية القاصرين في عمليات حفظ السلام فكرة ممتازة. ونشكر السيدة آن فينيمان على تقريرها هذا الصباح، ونهنئ اليونيسيف بصفة خاصة على عملها في هذا الميدان، لأن سعة النطاق العالمي

لعملها بشأن كل المسائل المتعلقة بالأطفال يعطيها صورة واضحة لجميع المشاكل التي يواجهها الأطفال في الصراعات المسلحة. وفي المقام الأول، نهيب باليونيسيف أن تستمر في تعاونها الوثيق مع حكومات الدول.

وأود أن أشكركم ثانية، السيد الرئيس، على هذه الفرصة لعرض وجهة نظر بلدي إزاء هذا الأمر الهام للغاية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي المراقب الدائم عن فلسطين، فأعطيه الكلمة.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالانكليزية): ترحب فلسطين بهذه المناقشة الوزارية المفتوحة لمجلس الأمن بشأن الأطفال والصراعات المسلحة، ونتقدم بعميق التقدير إلى الرئاسة الفرنسية على تنظيم هذه المناقشة في الوقت المناسب. وإننا نتشاطر الإيمان الراسخ بأن حماية الأطفال في الصراعات المسلحة مسألة ذات أهمية بالغة. والاهتمام الذي يبديه المجلس ملائم وضروري، ونأمل أن يستمر في توجيه اهتمامه لهذه المسألة على سبيل الأولوية، وأن يتم ضمان الحماية بشكل كاف وجدي للأطفال في جميع حالات الصراع المسلح بدون انتقائية أو خمول لاعتبارات سياسية.

وقبل المضي في بياني، تود فلسطين كذلك أن تغتنم هذه الفرصة للترحيب بالسيدة راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال في الصراعات المسلحة. ونهنئها ونتمنى لها النجاح في مهمتها للنهوض بقضية حماية الأطفال المتضررين في الصراعات المسلحة. ونأمل أن تسهم جهودها إسهاما كبيرا في ضمان أن يتصدى المجتمع الدولي بمزيد من الحزم لمحنة الأطفال المعرضين للانتهاكات والاعتداءات خلال الصراعات المسلحة. وفي هذا الشأن، نود أن نشكرها على بيانها الصادر في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦، الداعي إلى حماية الأطفال في الشرق الأوسط. ونود أيضا أن نشكر السيدة آن فينيمان، المديرة التنفيذية لليونيسيف، على حضورها ومشاركتها في المناقشة. ونشكر كلتيهما على بيانيهما الحافزين للتفكير، ونأمل أن يجري النظر بعناية في الأفكار والمقترحات المتضمنة في بيانيهما. كما نرحب بحضور ومشاركة البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

على مدار أكثر من ٣٩ عاما، ارتكبت إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، انتهاكات خطيرة وعمليات إخلال جسيمة باتفاقية جنيف الرابعة من خلال سياساتها وممارساتها ضد الشعب الفلسطيني، بمن فيه الأطفال الفلسطينيون. وهي مستمرة بشكل صارخ ومنظم بانتهاك حقوق الإنسان للأطفال، مخالفة بذلك الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والاحتلال الإسرائيلي يسري في كل مستويات حياتهم ويؤثر حتى على أبسط حقوقهم الأساسية ويضر ضررا خطيرا بحياتهم ومستقبلهم ويعرضهما للمخاطر.

ويؤسفني أن أقول إن من الصعب إلى حد كبير على مجلس الأمن أن يثبت مصداقيته، أو أن يدعي النجاح، في التصدي لمسألة حماية الأطفال في الصراعات المسلحة حينما يعجز مرارا وتكرارا عن الاستجابة الفعالة لاحتياجات حماية الأطفال الفلسطينيين وغيرهم من الأطفال في منطقتنا. وأشير هنا إلى الحاجة المتزايدة إلى اتخاذ إجراءات في هذا المجال خلال السنوات القليلة الماضية، وفي الفترة الأخيرة، في الأسابيع الماضية، خلال العدوان الإسرائيلي الأخير ضد قطاع غزة المحاصر وسكانه المدنيين المحتجزين، بمن فيهم الأطفال، الذين قتل العديد منهم، أو تعرضوا للجروح والتشويه، وتركوا بدون مأوى، وبدون أب أو أم، وتعرضوا لإرهاب وترويع قوات الاحتلال. وقد وصل عدد القتلى من أبناء الشعب الفلسطيني – المحروم من حماية المجتمع الدولي – خلال الأسابيع القليلة الماضية إلى ١٠٠ شخص، كان من بينهم ١٦ طفلا على الأقل. والأدهى من ذلك حقيقة أنه

منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وصل عدد المدنيين الفلسطينيين الذين قتلوا على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية إلى أكثر من ٤٠٠٠ فلسطيني ومن بينهم أكثر من ٨٠٠ طفل.

وهذه الأرقام المذهلة لا تضم آلاف الأطفال الفلسطينيين الأبرياء القاصرين عن حماية أنفسهم الذين أصيبوا بجروح خطيرة على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية. ومما يبعث على الأسى أن الأطفال الفلسطينيين في ظل الاحتلال الإسرائيلي يعيشون دائما في ظل التهديد، حيث لا يوجد ملجأ أو ملاذ آمن حينما تكون بيوقم ومدارسهم وملاعبهم ومستشفياقم غير آمنة من الهجمات العشوائية المفرطة التي تنفذها الدولة القائمة بالاحتلال.

وفي هذا الصدد، ما زلنا ندعو المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، إلى الوفاء بالتزاماته واتخاذ التدابير اللازمة لحماية السكان الفلسطينيين المدنيين، ومن بينهم وبصفة خاصة الأطفال، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وإلى عدم تركهم بعد الآن تحت رحمة القوة الغاشمة والسياسات والممارسات غير القانونية للدولة القائمة بالاحتلال.

وهناك مسألة أخرى هامة يجب أن نسترعي انتباه المجلس إليها وهي أن قتل الأطفال الفلسطينيين على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية لا يلقى في العادة أكثر من عملية تحقيق خاطفة، إذا جرى التحقيق على الإطلاق.

ومن النادر صدور إدانة ضد قوات الاحتلال بسبب قتل المدنيين أو إصابتهم بجراح، وأما صدور أحكام ضدهم فيكاد لا يسمع عنه شيء تقريبا. وأدى هذا إلى شيوع ثقافة الإفلات من العقاب داخل قوات الاحتلال وزاد من اعتقادهم أهم محصنون من القانون ولن يواجهوا المساءلة عن أعمالهم غير القانونية. لذلك لا مدعاة للدهشة إلا نادرا أن قوات الاحتلال الإسرائيلية تتصرف في جو من الحصانة الأخلاقية، إذ تطلق الرصاص في غالب الأحيان بصورة مفرطة وغير ضرورية وبلا تمييز.

ومن الأمثلة الصارخة على عدم اكتراث الدولة القائمة بالاحتلال بحق الأطفال الفلسطينيين في الحياة قرار محكمة عسكرية إسرائيلية في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بشطب سلسلة من الاتهامات التي وجهت إلى قائد قوة احتلال إسرائيلية بما في ذلك استخدام سلاحه بعد إطلاقه وابلا من الرصاص على جسد تلميذة مدرسة فلسطينية عمرها ١٣ سنة كانت مصابة بجراح حينذاك في رفح. ووقت وقوع الحادث، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، كشفت التقارير المكتوبة عن تبادل الاتصالات باللاسلكي للدولة القائمة بالاحتلال، أن قوات الاحتلال في برج المراقبة كانت سريعة في تحديد هوية إيمان الحمص - التي كانت تلبس سترة مدرسية وفرتها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى - مكتوب عليها "فتاة عمرها حوالي ١٠ سنوات (وكانت كذلك) وتكاد أن تموت خوفا". وبينما كانت إيمان تجري بعيدا عن الموقع العسكري، أُطلق الرصاص على رجلها فسقطت على الأرض. وفي تلك اللحظة تقدم قائد القوة نحوها ووقف أمام إيمان التي لا حول لها ولا قوة، وأطلق الرصاص على رأسها مرتين، ثم مشى مبتعدا عنها واستدار مرة أخرى ليفرغ وابلا من الرصاص في جسدها، لكي "يؤكد القتل" حسب وصفه.

واقع الأمر أنه مثل هذه الأعمال المهولة هي انتهاك صارخ للحق في الحياة، وهو حق أساسي لأي من البشر، وحق يجب على الدول أن تعترف به صراحة بموجب اتفاقية حقوق الطفل. ولكن ذلك الحق في الحياة ليس وحده هو ما تنكره إسرائيل عمدا على الأطفال الفلسطينيين. إن السياسات والممارسات من جانب الدولة القائمة بالاحتلال تنتهك عددا لا حد له من الحقوق المنصوص عليها في

الاتفاقيات و الصكوك القانونية الدولية الملزمة الأخرى، بما في ذلك اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩. وبناء على ذلك، يصبح من المحتم أن تتخذ في آخر الأمر إجراءات يُساءل بموجبها مقترفو مثل تلك الجرائم ويمثلون أمام العدالة، وإلا فبدونها فإن ثقافة الإفلات من العقاب التي نشهدها الآن لا يمكن لها إلا أن تنتشر مع ما يتبع هذا من تداعيات كارثية.

وأود أن أسجل أن الورقة المفاهيمية حول هذه المداولات قد اقترحت أن نظل مركزين على الموضوع قيد البحث وأن نتقدم باقتراحات. وفي رأينا أن الأمر واضح ويمكن تلخيصه في كلمة واحدة: الامتثال. إن ذلك يتضمن الامتثال للاتفاقيات ذات الصلة والمتعلقة بالقانون الإنساني الدولي وقانون الحقوق الإنسانية والانصياع إلى قرارات مجلس الأمن ذاته. إن ذلك سيوفر في النهاية أعظم قدر من الحماية الشاملة للأطفال في الصراع المسلح. ومرة أخرى، نضيف إلى ما تقدم الحاجة إلى الابتعاد عن الانتقائية، سواء كانت بصدد إنفاذ الامتثال إلى معالجة الموضوع ككل.

وفي الختام، نعتقد أن إنشاء آلية للإبلاغ والرصد، وكذلك إنشاء الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، كما نص عليه القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، بداية طيبة لتهيئة أساس لمعالجة المسألة المعروضة علينا. ونحن ندعو السيدة كوماراسوامي إلى زيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة، مثلما طلبنا في الماضي من الممثل الخاص السابق، أولارا أوتونو، لبحث غياب الحماية للأطفال الفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي وأن تتقدم بمقترحات ملموسة بصدد وسائل ضمان الحماية التي تمس حاجتهم التي تبلغ حد اليأس إليها، وهي الحماية التي أتيحت لهم بموجب القانون الدولي. وعلى فريق مجلس الأمن أن يقوم أيضا بدور قيادي في هذا الشأن. ويجب بذل الجهود الخطيرة والملحة لوضع حد للحالة المتردية التي تواجه الأطفال الفلسطينيين. وهم، كغيرهم من كل أطفال العالم، جديرون بالحياة في عالم يمكن لهم فيه أن ينموا ويلعبوا ويتعلموا في حرية وسلام وأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد تاراغو (البرازيل) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولا أن أشكر الرئاسة الفرنسية على عقدها هذه الجلسة التي تتناول موضوعا هاما.

(تكلم بالانكليزية)

كما أود أن أهنئ السيدة راديكا كوماراسوامي على تعيينها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة. وأود أن أشكرها وأن أشكر أيضا السيدة آن فينيمان، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على البيانين اللذين أدليا بهما على التوالي. كما أنني ممتن للأمين العام على تقديمه تقريره عن الأطفال والصراعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونؤمل أن توضع توصيات التقرير موضع التنفيذ لكي يمكن الكف عن تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراع المسلح في ذلك البلد مرة واحدة لا رجعة فيها.

إن مشكلة الأطفال والصراعات المسلحة لا تزال تجتذب الاهتمام على مستويات رفيعة جدا. والرد الفعال على هذه المشكلة أمر ضروري. إذ تواجهنا أرقام مخيفة. إن ما يقرب من ٩٠ في المائة من ضحايا الصراعات المسلحة مدنيون، معظمهم من النساء والأطفال. وفي العقد الماضي، قدر عدد الأطفال في كل أرجاء العالم الذين أجبروا على ترك منازلهم بسبب الصراع بـ ٢٠ مليون طفل. ومات أكثر من مليوني طفل نتيجة للصدامات المسلحة. واستخدم

٣٠٠ ٠٠٠ طفل كجنود في أكثر من ٣٠ بلدا. وللأمم المتحدة دور رئيسي في تغيير هذه الحقيقة المحزنة.

وفي الشرق الأوسط، لا يقل مصير الأطفال مدعاة للكمد عما سبق ذكره. حتى الأطفال البرازيليون لم يسلموا من ضرب إسرائيل للبنان بالقنابل. وفي الأسبوع الماضي، مات ثلاثة من أولئك الأطفال الذين يعيشون في البلد. مثل هذه الهجمات التي تشن على السكان المدنيين بدون تمييز، من كل الجوانب، يجب أن تكف في الحال.

وتذكر الورقة المفاهيمية التي وزعتها رئاسة المجلس في ٦ تموز/يوليه أن تطورات جديدة هامة حدثت في هذا الموضوع منذ العقد الماضي. وتظهر تلك التطورات أننا قد انتهينا من مرحلة استكمال الإطار القانوني المطلوب لمعالجة المسألة. ولقد جمعنا الإرشادات التوجيهية الرئيسية في شتى الاتفاقيات، مثل نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، و الاتفاق رقم ١٨٢ لمنظمة العمل الدولية، حول أبشع صور عمالة الأطفال، والبروتوكول الاختياري للاتفاق حول حقوق الطفل.

أما وقد بلغنا مرحلة التطبيق، كما أشار إليه الأمين العام في تقريره لعام ٢٠٠٥، فقد بلغنا الآن عملية تصميم الآليات لوضع الإطار القانوني الذي أشرت إليه لتوي موضع التنفيذ الكامل. واتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) هو أبرز التطورات ظهورا في تلك المرحلة الجديدة. إذ يضع مجموعة من التدابير الملموسة والأساس المؤسسي لكي يضطلع مجلس الأمن بولايته.

إن مسألة الأطفال والصراعات المسلحة تشكل مشكلة ذات طابع معقد. وهي تتطلب منحى يضم منظورات اجتماعية واقتصادية و أمنية وحقوق إنسانية. لذا ترى البرازيل أن الرد الكافي والفعال على هذه المشكلة المتعددة الأوجه لا بد وأن يتضمن تنسيقا لكل هذه العناصر.

ومن المهم إذاً أن نحصل على اشتراك هيئات أخرى ذات صلة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

واستنادا إلى فريق مجلس الأمن العامل الذي أنشئ بموجب القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، نتوقع أن يعمل مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنسيق وثيق. ذاك الجهد المشترك مطلوب لمعالجة أوجه المسألة كلها، بما في ذلك تسريح الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم. كما ينبغي التنسيق مع اليونيسيف، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وينبغي لنا، بالمثل، أن نستفيد من المساهمات التي يمكن للمجتمع المدني، خصوصا المنظمات غير الحكومية، أن يقدمها لجهود التنسيق. ذلك التنسيق الواسع والشامل ضروري لزيادة أثر أعمال المجلس إلى الحد الأقصى في إيقاف تجنيد واستعمال الأطفال في الصراعات المسلحة.

وينبغي ألا أفوت هذه الفرصة لأسلط الضوء على أهمية الاستعراض المستقل لتنفيذ آلية الرصد وتقديم التقارير. عند هذه المرحلة ليس من الواقعي توقع إنجاز التقييم بحلول ٣١ تموز/يوليه، ولكن من المهم أن تشير استنتاجات الاستعراض المستقل إلى مدى فعالية قدرة الآلية على ربط عمل مجلس الأمن بعمل أجهزة أخرى من أجهزة الأمم المتحدة، وتسليط الضوء على تقسيم المسؤوليات.

وختاما، أود أن أؤكد على أن البرازيل ملتزمة التزاما تاما بقضية النهوض بحقوق الأطفال عموما وحمايتهم، وهي مصممة على دعم التدابير الفعالة الرامية إلى حماية الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار.

السيد سوي (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على الدعوة إلى إجراء هذه المناقشة المفتوحة بشأن المسألة الهامة، مسألة الأطفال والصراعات المسلحة.

منذ اتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) اتخذ عدد من الخطوات الهامة، بما في ذلك تعيين ممثلة خاصة جديدة للأمين العام بشأن الأطفال والصراعات المسلحة، السيدة راديكا كوماراسوامي. أود أن أشكرها وأن أشكر غيرها على البيانات التمهيدية التي أدلوا بها هذا الصباح.

وشهدنا أيضا التنفيذ الجاري لآلية الرصد وتقديم التقارير التي أنشئت لجمع وتوفير المعلومات الموضوعية والدقيقة والمعول عليها والحسنة التوقيت عن تجنيد واستعمال الجنود الأطفال، انتهاكا للقانون الدولي المنطبق. ولدينا شعور بالامتنان من أن القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) يؤكد على أنه يجب أن تعمل الآلية عن طريق جملة أمور، منها مشاركة وتعاون الحكومات الوطنية. ولدينا ارتياح خاص من تأكيد القرار أيضا على وجوب أن يكون الغرض من جميع الأعمال التي تقوم بها كيانات الأمم المتحدة في إطار آلية الرصد وتقديم التقارير دعم وتكميل دوري الحماية والتأهيل اللذين تقوم الحكومات الوطنية بهما.

وأكد وفد بلدي، في مناقشات سابقة بشأن هذه المسألة، على أهمية المعلومات الموضوعية والدقيقة والمتحقق منها فيما يتعلق بالتقارير التي تقدم إلى مجلس الأمن. وأكدنا أيضا على أن مسألة حماية الأطفال – وهي مسألة نوليها نحن جميعا الاهتمام الخاص – يجب ألا تُسيَّس. وقمت أيضا بدحض المزاعم التي لا أساس لها من الصحة فيما يتعلق ببلدي من مصادر المبعدين والمجموعات المتمردة المتبقية. هذه الأكاذيب ذُكرت هذا الصباح في البيان الذي أدلى به عضو في المجلس.

دعوني أسجل إثباتا للحقيقة مرة أخرى أن القوات المسلحة لميانمار جيش كله من المتطوعين وأن الذين يدخلون الخدمة العسكرية يفعلون ذلك بمحض إرادتهم الحرة. وبمقتضى قانون خدمات الدفاع في ميانمار والأمر الصادر سنة ١٩٧٤ عن مجلس مكتب الحرب فإن سن التجنيد للقوات المسلحة ينبغي ألا تكون دون الـ ١٨ سنة.

هذه التقارير الصادرة عن المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في ميانمار أكدت على حقيقة أن الجماعات المتمردة في ميانمار تمارس إلى حد كبير تجنيد واستعمال الجنود الأطفال. أود أن أؤكد على أن الحكومة تقوم باتخاذ تدابير للحيلولة دون تجنيد الأطفال للخدمة مع المجموعات المتمردة.

وفيما يتعلق بالتجنيد الذي تقوم الحكومة به فإنها اتخذت تدابير فعالة لضمان عدم تجنيد الأطفال دون السن القانونية للقوات المسلحة لميانمار، حتى حينما يكونون متطوعين. وتحقيقا لهذا الهدف أنشئ كيان معني بمنع التجنيد العسكري للأطفال دون السن القانونية، وهو لجنة رفيعة المستوى مشتركة بين الوزارات يرأسها الأمين الأول لمجلس الدولة للسلام والتنمية. ويجري الرصد والتفتيش الصارمان في مرحلة التجنيد وأيضا في مرحلة التدريب. والمتقدمون بالطلبات الذين لا يلبون متطلب السن الدنيا يُرفضون في مرحلة التجنيد. وفضلا عن ذلك، فإن القلة الذين انسلوا خلال التفحص والذين اتضح أنهم دون سن الـ ١٨ سنة في مرحلة التدريب يصرفون من القوات المسلحة.

والحكومة، بمحض إرادتها، وضعت أيضا خطة عمل تتضمن حماية حقوق الأطفال، وتدابير المنع، والنهوض بالوعي العام والتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة. ورتبت الحكومة أيضا زيارة المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وممثل لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة لمركزي التجنيد العسكريين الرئيسيين في يانغون وماندلي ومكنتهما

من التفاعل بحرية مع المجندين. وتشمل خطة العمل أحكاما تتعلق بصرف الأطفال دون سن الـ ١٨ سنة من الخدمة العسكرية وإعادة إدماجهم في الأسر والمجتمعات الصغيرة. ونتعاون مع الممثلة الخاصة للأمين العام بشأن الأطفال والصراعات المسلحة ومع منظمة الأمم المتحدة للطفولة فيما يتعلق بالمسألة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ قدمنا مرة أخرى للممثلة الخاصة للأمين العام والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة قائمة بالجنود حديثي العهد بالتجنيد الذين صرفوا من الخدمة العسكرية خلال تلك السنة الشمسية.

وطيلة ما ينيف عن ٤٠ سنة منذ استعادة ميانمار لاستقلالها سنة ١٩٤٨ عانت ميانمار من ويلات التمرد. ولكن اليوم، نتيجة عن جهود المصالحة الوطنية للحكومة، من ١٨ مجموعة متمردة رئيسية، عادت ١٧ إلى الحظيرة القانونية وهي تعمل معا مع الحكومة لتطور كل منها منطقتها. ونتيجة عن ذلك، تمكنا من استعادة السلام والاستقرار إلى جميع أرجاء ميانمار تقريبا. وقدمت الحكومة أيضا غصن الزيتون إلى المجموعات المتبقية وستواصل القيام بذلك. إننا نعتقد اعتقادا قويا أن أفضل سبيل لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة هو منع نشوب الصراع وحله.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبريا.

السيد ماينار (ليبريا) (تكلم بالانكليزية): أنقل إليكم التحيات، سيدي، من رئيستنا، السيدة إلين جونسون سيرليف، التي دُعيت في الأصل إلى أن تكون هنا. ومن سوء الحظ أن أمورا ملحة تتعلق بالدولة حالت دون قدومها، وطلبت مني أن أشغل مقعدها. وكما تعرفون، بعد غد سنحتفل بالذكرى السنوية الـ ١٥٩ لاستقلالنا، ويطلب شعبنا أن تكون الرئيسة هناك.

هذا المجلس على قمة بحث المجتمع الدولي عن السلام والأمن. واليوم، بينما نسعى إلى تحقيق السلام في بقعة من بقاع الأرض، يحدث انفجار في بقعة أخرى. يصيب الرئيسة سيرليف والشعب الليبري القلق من الأحداث في الشرق الأوسط، ويودان أن يسجلا تأييدهما لممارسة ضبط النفس من جانبي الخط الفاصل. ونعتقد، في سعينا لحل الأزمة، أنه يجب بذل الجهود لإزالة التهديدات لدول ذات سيادة في المنطقة وأن الحد من الأعمال القتالية والسعي إلى إحلال السلام ينبغي أن يكونا في سياق الأمم المتحدة وهذا المجلس.

ومما يستحق الثناء أن المجلس ارتأى، على الرغم من الأزمات في الشرق الأوسط ومسائل ملحة أخرى حول العالم، أن من المناسب تعيين موعد للمناقشة بشأن الأطفال في الصراعات المسلحة. هذا الموضوع مهم بالنسبة إلى ليبريا والمنطقة كلها.

يشكل الأطفال نصف سكان بلدنا تقريبا، وقد عانوا على نحو ظالم خلال الحرب المستمرة التي عانينا منها في بلدنا. ومن الحقائق الراسخة أن كثيرين منهم كانوا ضحايا القتل أو الاغتصاب أو الاعتداء الجنسي أو الخطف أو التعذيب أو العمل القسري أو التجنيد الإجباري بوصفهم مقاتلين على نحو قاس. ومن المعروف أن ٢١ ألفا منهم كانوا جنودا أطفالا، يشاركون في جريمة القتل والتشويه المستديم والاغتصاب وتدمير الممتلكات.

لقد انتهت حربنا ولكن بلدنا يقوم الآن بالمهام الضخمة، مهام التعمير والتأهيل والمصالحة والتجديد. وفي مواجهة هذه التحديات، فإن أطفالنا في صدارة تفكيرنا وخططنا وأعمالنا. وبرنامج التعليم الذي وضعته حكومتنا والذي ينطوي على التحدي الأكبر يرمي إلى زيادة نسبة الأطفال الذين يلتحقون بالمدارس، وخصوصا الفتيات؛ وتحسين الجانب النوعي والعملي للمهارات التي يحوزون

عليها؛ ورفع مستوى الذين يعرفون القراءة والكتابة والعَدّ في البلد.

ونحن نبغض انتهاك أمن وحقوق أطفالنا ونضمن ممارسة كل الجهود في تأهيلهم ودعم أمنهم. وبعد أن صدقت الحكومة على اتفاقية حقوق الطفل، تقترح الآن على الهيئة التشريعية الوطنية التصديق على البروتوكول الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة، والبروتوكول المتعلق ببيع الأطفال، وبغاء الأطفال، ودعارة الأطفال.

وإننا إذ نعالج المسائل التي تؤثر على الأطفال في ليبريا، ما زالت تقلقنا الصراعات الجارية في أجزاء أخرى من منطقتنا دون الإقليمية. ويثير التجنيد المزعوم للأطفال الليبريين لعبور الحدود والقتال كمرتزقة في بلدان أخرى بالغ قلقنا. وفي حين أننا نفعل، وسنظل نفعل، بالتأكيد، كل ما في وسعنا للحد من تلك المشكلة، نناشد الأمم المتحدة أن تتدخل لا في إدانة هذه الممارسة فحسب، وإنما أيضا في محاكمة جميع الأشخاص الذين ينتهكون انتهاكا صارخا حقوق الأطفال، بالقيام على نحو آثم ولا قانوني بتجنيد الأطفال كي يقوموا بأعمال القتل أو يتعرضوا للقتل، وبهذا يتم تدمير وانتهاك حقوق الأبرياء من الناس.

والحكومة الليبرية على علم بأنه على الرغم من أنه تقدم إلينا المساعدة في نزع سلاح مقاتلينا الأطفال وتسريحهم، فإن شبكة السلامة الانتقالية المقدمة لهم ليست كافية. ويجب إعادة هؤلاء الأطفال إلى عائلاتهم ومدارسهم، ويجب مساعدتهم على تطوير المهارات اللازمة لإعادة تأهيلهم على نحو تام، واشتراكهم في الحياة المدنية، بما يعود عليهم بالفائدة. وإن من شأن استمرار تقديم الدعم من المجلس، ومن جميع أصدقائنا في المجتمع الدولي، أن يساعد كثيرا في هذه العملية.

وما فتئت ليبريا تشعر بالامتنان لمجلس الأمن للدور الذي اضطلع به في المساعدة على حل الأزمة الليبرية. وكانت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، ولا تزال، خير منقذ لنا. وفي الوقت الذي ينظر المجلس في إعادة نشر هذه البعثة، نأمل أن تكون تلك العملية تدريجية، حتى تتاح لنا الفرصة لإعادة تشكيل جهازنا الأمني وتدريب أفراده، لكفالة استمرار السلم الذي كسبناه بمساعدة المجلس.

ويمثل رفع الجزاءات المفروضة على المنتجات الحرجية الليبرية خطوة هامة في مساعدة حكومتنا على التصدي للتحديات التي تواجهنا في مسعانا إلى تحسين حياة أطفالنا. وفي هذا الصدد, نطلب مواصلة الدعم للوفاء بالشروط اللازمة لرفع الحظر عن الماس الذي ننتجه.

وأود أن أهنئ السيدة راديكا كوماراسوامي ممثلة الأمين العام الخاصة الجديدة للأطفال والصراعات المسلحة، وأعرب عن التزامنا بتقديم كامل الدعم لها في ما تقوم به من أعمال. وأود أيضا أن أشكر اليونيسيف، وكل من يساعدوننا في برنامجنا لإعادة تأهيل أطفالنا. وأود أن أشكر الأمين العام على زيارته الأخيرة لليبريا، وأن أؤكد للمجلس إيماننا القوي بالمنظمة وتقيدنا بغاياتها وأهدافها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد عبد العزيز (مصر): السيد الرئيس، أود في البداية أن أعرب لكم عن تقديرنا لعقد هذه الجلسة الهامة. كما أود أن أتقدم بالشكر إلى السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة على التقرير الخاص بالأطفال والصراع المسلح في الكونغو الديمقراطية، وأن أعرب عن تقديرنا للممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام، السيدة راديكا كوماراسوامي على جهودها المضنية في العمل على تعزيز وحماية حقوق الأطفال في الصراعات المسلحة، بالإضافة إلى السيدة

آن فينيمان المدير التنفيذي لليونيسيف والمتكلمين الآخرين، الذين تكلموا في جلسة صباح اليوم وأن أؤكد على دعم مصر ومساندها لهذه الجهود، ولجهود الأمم المتحدة حتى تحقق أهدافها.

في إطار الاهتمام الدولي المتزايد بقضايا حقوق الإنسان، يولي المجلس منذ عام ١٩٩٩ اهتماما خاصا لموضوع الأطفال المشردين واللاجئين والنازحين الذين يتعرضون للقتل في الصراعات المسلحة. وفي هذا الإطار، عقد المجلس عددا من المناقشات المفتوحة، كما اتخذ ستة قرارات خلال تلك الفترة، آخرها القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥، الذي أنشأ الفريق العامل المعني بتعزيز حماية الأطفال في الصراعات المسلحة، والذي سيقوم - ضمن أمور أخرى - بدراسة الأوضاع في كل من السودان، وسري لانكا، وكوت ديفوار، وبوروندي، بعد أن درس في شهر حزيران/يونيه الماضي الحالة في الكونغو الديمقراطية، وتقدم بتقريره بشأنه.

وفي الوقت الذي ندعم فيه جهود المجلس كافة لتعزيز سبل حماية الأطفال في الصراعات المسلحة المشار إليها آنفا انطلاقا من مسؤولياتنا الأفريقية والدولية، فإننا نشعر بالدهشة لاستبعاد مجلس الأمن لفئة بائسة من الأطفال، وهي الأطفال في ظل الاحتلال الأجنبي، وعلى الأخص الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الذين يموتون يوميا نتيجة الممارسات التعسفية وغير الإنسانية التي تقوم بها إسرائيل ضدهم، لمجرد خروجهم للتعبير بأصواهم الضعيفة أو بالحجارة عن رفضهم لاحتلال أراضيهم، ولاعتقال أقربائهم، ولحصارهم ومنع المؤن والمساعدات الإنسانية اللازمة للحياة عنهم. ولقد استمعنا يوم الجمعة الماضي إلى عرض السيد نامبيار المستشار الخاص للأمين العام أمام مجلس الأمن حول الحالة في الشرق الأوسط، الذي أوضح فيه ضمن أمور أخرى أن الأعمال العسكرية الإسرائيلية الأخيرة ترتب عليها قتل ١٤٧ فلسطينياً حتى الآن منهم ١٥ من الأطفال، قُتلوا في منازلهم وقراهم، في مسلسل من الهجمات المتتالية التي كان آخرها قتل العديد من الأطفال الذين يقضون عطلة الصيف على الشاطئ في غزة، بقصفهم من البحر.

ولا شك في أن تجاهل مجلس الأمن لمعاناة الطفل الفلسطيني تحت الاحتلال قد شجع إسرائيل على توسيع نطاق عملياها العسكرية لتشمل الأطفال في لبنان في مسلسل العمليات العسكرية الجارية الآن. وقد أوضح وكيل الأمين العام إيغلاند أمام المجلس يوم الجمعة الماضي، وأكد ذلك لاحقاً من لبنان، حجم المأساة الإنسانية التي يتعرض لها مليون نسمة من الشعب اللبناني، ثلثهم من الأطفال، نتيجة العمليات العسكرية العشوائية الإسرائيلية، بما في ذلك الأعداد الكبيرة من الأطفال الذين فقدوا حياهم أو تعرضوا للتشوه والعجز، جنبا إلى جنب مع الآخرين الذين يتعرضون لمآس إنسانية نتيجة للأعمال العسكرية ونتيجة للحصار الخانق الذي ترتب عليه نقص الغذاء والماء والأدوية وغيرها من متطلبات الحياة الرئيسية. وقد أسعدني أن أشاهد حديث السيدة كوماراسوامي لإحدى قنوات التلفزيون العربية صباح اليوم، الذي أكدت خلاله استعدادها لبذل كل جهد ممكن لحماية الأطفال في لبنان. وأتمنى أن نرى خطوات عملية قريبا في هذا الشأن.

إن مصر تطالب بأن يتخذ مجلس الأمن قرارا بتوسيع ولاية الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بالأطفال في الصراعات المسلحة فورا ليشمل الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي أراضي لبنان المنكوب، وتطالب بأن يتخذ المجلس من الإجراءات الفاعلة ما يحقق المساواة بين الطفل العربي في فلسطين ولبنان والعراق من جهة، وأطفالنا الأفارقة في الكونغو والسودان وكوت ديفوار وبوروندي، الذين يخضعون لحماية المجلس وحماية الأمم المتحدة ضد هذه

الممارسات اللاإنسانية من جهة أخرى، وأن يتم اتخاذ جميع الإجراءات على مستوى مجلس الأمن وعلى مستوى الجمعية العامة لمنع إسرائيل من الاعتداء على الأطفال، ولكفالة احترامها لالتزاماتها القانونية كقوة قائمة بالاحتلال، ولضمان أن تكون التسوية العادلة لمشكلة الشرق الأوسط حصريا من خلال مفاوضات الحل النهائي تحت إشراف الأمم المتحدة وفي أقرب فرصة، حماية للأطفال الفلسطينيين واللبنانيين والإسرائيليين على حد سواء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة أولغين (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة المتعلقة بالأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة، ونحن ندرك الأهمية التي تعلقها فرنسا على هذه المسألة، وبصفتنا بلدا نُكب بهذه المشكلة القاسية، نعرب لها عن امتناننا. وفضلا عن ذلك، نود أن نشكر السيدة راديكا كوماراسوامي الممثلة الخاصة للأمين العام، على عملها وعلى البيان الذي أدلت به اليوم، وكذلك السيدة آن فينيمان، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

ونثني على المجلس لتنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) الذي بدأ يؤتي ثماره الأولى. وكولومبيا، بصفتها بلدا متضررا بهذه المشكلة، تؤكد من جديد استعدادها للتعاون، وترحب بآلية الرصد عندما يحل الدور على البلدان المدرجة في المرفق الثاني، حالما تكتمل الممارسة المتعلقة بالبلدان المدرجة في جدول أعمال المجلس في المرفق الأول، مشفوعة بالاستعراض المستقل المنصوص عليه في القرار.

إن ظروفا مماثلة للصراع الحالي في الشرق الأوسط حيث يتضرر مئات الأطفال من الصراع المسلح، تبين الحاجة إلى اتباع نهج أوسع حيال المسألة. ونثق بأن الممثلة الخاصة للأمين العام ستتصرف على هذا الأساس. وكمكمل لعمل المجلس، نعتقد أن عمل مكتب الممثلة الخاصة في هذه المرحلة الجديدة، يجب أن يتجاوز مجرد وضع صياغات للمشكلة. ونعتقد أن عليه، بالعمل بصورة مشتركة مع الدول والكيانات المختصة داخل منظومة الأمم المتحدة، أن يركز على منع تلك الحالات، وإيجاد حلول دائمة ومحددة لكل منها. وفي هذا الصدد، نطلب إلى المجلس كفالة أن يؤدي الرصد، فضلا عن توثيق الحالة في الميدان، إلى تقديم استراتيجيات لحلول طويلة الأمد لمواجهة مشكلة تجنيد القُصَّر من جانب الإرهابيين والجماعات المسلحة غير القانونية.

ومن دراسة هذه المجموعة من المشاكل يتضح لنا أن ما نحتاجه هو إنشاء استراتيجيات وطنية لإنماء وحماية الأطفال الضعفاء المعرضين لخطر الأعمال التي ترتكبها الجماعات المسلحة غير القانونية التي تعمل في مختلف بلدان ومناطق العالم، استراتيجيات تصممها البلدان بنفسها، بدعم من منظومة الأمم المتحدة.

وإذا كان مجلس الأمن قد درس المسألة ونبهنا إلى الحاجة العاجلة إلى إيجاد حلول، فإن هذه الحلول ستتأتى، على المدى القصير والمتوسط والطويل، من خلال دعم البرامج الوطنية التي تسعى بشكل دائم إلى إنقاذ الأطفال الذين تجندهم المجموعات المسلحة غير القانونية، أو إنشاء مثل هذه البرامج في حالة عدم وجودها. وبالمثل، وكما أكد العديد من أعضاء المجلس صباح اليوم، فإن البرامج الاجتماعية والتعليمية التي تركّز على الأطفال الضعفاء يجب أن تُعزَّز وأن تحظى بالأولوية.

وفي هذا السياق، قامت كولومبيا بتسريح ٢٦٠٠ طفل من المجموعات المسلحة غير القانونية، في غضون السنوات الأربع الماضية. وبالنسبة لإعادة التأهيل، اعتمدنا

على دعم منظمة الأمم المتحدة للطفولة والمنظمة الدولية للهجرة.

ونضع إعادة التأهيل النفسي والبدني للأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة ضمن أولوياتنا، وكذلك برامج الوقاية. فكلا المسارين يؤدي إلى تعزيز نظامي التعليم والتوظيف اللذين ينهضا بمناخ من الفرص للأطفال، سواء للحيلولة دون تجنيدهم، أو لدعم اندماجهم اجتماعيا واقتصاديا في المجتمعات المحلية والمجتمعات الأكبر التي ينتمون إليها.

وفي هذه المهمة، نعتقد أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لهما دور أساسي عليهما تأديته؛ وعليهما أيضا توحيد برامجهما واقتراحاتهما القطرية لإيجاد الحلول الدائمة والقادرة على الاستمرار، التي ستضمن وتحمي حياة متناسقة ومثمرة لهؤلاء الأطفال. ومن المهم، في هذا الصدد، دراسة التجارب الناجحة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، باعتبارها أمثلة للتنفيذ في البلدان المتضررة.

إن تحديات الوقاية وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل تحديات معقدة، ولا توجد لها أية صيغ بسيطة أو موحدة. والحلول يجب أن تكون مصممة وفقا لكل حالة على حدة، مع مراعاة الظروف الخاصة بكل حالة. والحوار والتعاون هما، بلا شك، أفضل الأدوات المتاحة للأمم المتحدة، للعمل في البلدان التي توجد فيها مجموعات مسلحة غير قانونية تقوم بتجنيد الأطفال. ولكي يتحقق النجاح لسياسات الوقاية وإعادة التأهيل، تحتاج البلدان المتضررة إلى جهد مالي كبير، وإلى دعم المجتمع الدولي، من خلال التعاون والمساعدات الفنية، حيث أن هذه الحالات تنشأ في بلدان نامية تعاني من قيود اقتصادية ومالية.

وبينما نشكر المجلس على اهتمامه وعلى رصده لهذه القضية، نعتقد أن منظومة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأمم المتحدة يجب أن تعمل معا بشأن هذا الموضوع، سواء في إطار المنظومة أو مع البلدان المتضررة، لإيجاد حلول دائمة تعود بالنفع على الأطفال المتضررين من المجموعات المسلحة غير القانونية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد بوكيني بيك، ممثل هيئة الرصد المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة.

السيد بوكيني (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن امتناني العميق لحكومة فرنسا لتنظيمها هذه المناقشة، ولدعوتها ممثلا للمجتمع المدني إلى المجلس. وأود، بصفة خاصة، أن أشكر البعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة على قيادتها المرموقة في رئاسة الفريق العامل الشاب التابع لمجلس الأمن والمعني بالأطفال والصراع المسلح.

ويسرنا تعيين السيدة راديكا كوماراسوامي لمنصب الممثلة الخاصة للأطفال والصراع المسلح، ونشكرها على العمل المهم الذي أنجزته في الميدان ونتعهد بأن نتعاون معها على أساس دائم.

اسمي بوكيني بيك. وأعمل مديرا لمشروع أدجيدي – كا المعني بالجنود الأطفال. وهو منظمة كونغولية غير حكومية تدافع عن حقوق الأطفال. ونحن نعمل في أوفيرا بجنوب كيفو. ومنظمتي عضو نشط في هيئة الرصد المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، والتي يتمثل هدفها في حماية الأطفال ورصد الانتهاكات والإبلاغ عنها.

ويكدرني أن أكون مضطرا لأن أبلغكم أنه في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، تقع انتهاكات جسيمة مستمرة لحقوق الأطفال، بل إنها تزداد كثافة وخصوصا في المناطق الريفية. والسبب في ذلك بسيط – وهو أنه لا يوجد أي شيء هناك لحمايتهم.

ولا شك في أن العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية كان مفيدا، ولكنه يظل محدود النطاق. ولا بد من تشديد الرد على الانتهاكات في المدن، ونقله إلى القرى لوضع حد لقتل الأطفال وتشويههم وتعذيبهم، وتجنيد جنود أطفال، ووقف الهجمات التي تُشنْ على المدارس والمستشفيات، وعمليات الاغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولا بد أيضا من بذل جهود أكثر قوة لكفالة وصول الأطفال إلى الموارد الإنسانية، بما في ذلك موارد الدعم النفسي.

وأجد من المثير للقلق بصفة خاصة، أننا علمنا أن متمردي بونيا في منطقة إيتوري ما زالوا يجندون الأطفال في جيشهم. ويسألني أهالي قريتي ”ما جدوى كل تقاريركم وجداولكم عن الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال، إذا كان المذنبون يفلتون من العقاب؟“

صحيح أن رصد الانتهاكات التي ترتكب في حق الأطفال والإبلاغ عنها يمثلان نقطة بداية أساسية لضمان حمايتهم. ولكن ذلك ليس هو نهاية واجبنا. فنحن نحتاج أيضا إلى مواجهة الانتهاكات المعلنة ووضع حد لإفلات مرتكبيها من العقاب. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، وبفضل القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، أصبح بإمكان مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها، محاكمة آلاف الأطراف المذنبة على جرائمها في حق الأطفال.

وفي الوقت ذاته، يشرفني أن أتقدم بعدد من التوصيات لإحداث تغيير في حياة الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أولا، ينبغي لمجلس الأمن أن يحشد الإرادة السياسية اللازمة، بعد سنين طويلة من الوعود الجوفاء، لاعتقال المذنبين ومساعدة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على إنشاء محاكم وطنية تلقي القبض على من ينتهكون حقوق الأطفال، وتحاكمهم، وكذلك متابعة عمل المحكمة الجنائية الدولية في البلد، ودعمه.

ثانيا، مطلوب من الدول الأعضاء أن تدعم مجلس الأمن والأمم المتحدة، حتى يمكن تنفيذ تدابير محددة لتحسين حماية الأطفال.

ويمكن للمانحين أن يكفلوا تمويل آليات الرصد والإبلاغ التي لا تعمل فحسب في مجال نزع السلاح والتسريح، بل إنها تساعد أيضا في إعادة إدماج المقاتلين على المدى الطويل، ولا سيما الفتيات منهم.

ويجب أن تظل هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها ملتزمة، في إطار شراكات متكافئة وشفافة مع المجتمع المدني، بالاضطلاع بعملية الرصد والإبلاغ، تحقيقا للهدف النهائي لاستجابة ملائمة للانتهاكات المعلنة.

ولا بد لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تضمن تنفيذ الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن ضد أولئك المسؤولين عن انتهاكات حقوق الأطفال.

وأخيرا، أحرز المجتمع الدولي قسطا كبيرا من التقدم في مكافحة ما يرتكب من جرائم فظيعة ضد الأطفال في الصراعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. ويتوقع منا أطفال جمهورية الكونغو الديمقراطية وأطفال بلدان أخرى أن نضع نهاية للهجمات والإفلات من العقاب الذي يسمح باستمرار العنف. وقد آن أوان العمل. ولا يمكن التريث بعد الآن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل بنن، الذي أعطيه الكلمة.

السيد زنسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بداية، سيدي الرئيس، أن أعرب عن سرورنا للمشاركة في مناقشة مجلس الأمن المفتوحة، التي عقدها بلدكم كجزء من

رئاستكم. وأرجو أن تقبلوا مني خالص التهنئة. لقد عمل وفدانا في العام الماضي بطريقة دؤوبة جدا من أجل التوصل إلى خاتمة ناجحة للمفاوضات الصعبة الدائرة حول القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الذي أنشأ آلية رصد وإبلاغ عن الأطفال والصراعات المسلحة.

ونعرب عن عميق تقديرنا للسفير دلا سابليير، بصفته رئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، فضلا عن أعضاء المجلس الآخرين على ما أُحرز من تقدم ملموس في تنفيذ القرار. واستُهل العمل الآن بالآلية ويجري تعزيزها بفضل الجهود المشتركة التي يبذلها أعضاء المجلس ووكيلة الأمين العام الجديدة والممثلة الخاصة للأمين العام السيدة راديكا كوماراسوامي. ونشيد بها على جهودها الدؤوبة، ونود التذكير أيضا بجهود سلفها الفذ، السيد اولارا أوتونو – المدافع المخلص عن قضية الأطفال في الصراعات المسلحة. ونرحب أيضا بمساهمات الوكالات الأخرى التابعة لأسرة الأمم المتحدة التي تساهم بنشاط في تنفيذ الآلية.

إن مكافحة المجتمع الدولي لظاهرة تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة تتجلى الآن في عمليات التسريح الواسعة النطاق وزيادة الضغط على الأطراف المعنية من أجل حثها على الالتزام بالمعايير الدولية لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة، من خلال تحفيزها على بذل جهود ملموسة لإنهاء الانتهاكات في كل مجالات حقوق الإنسان.

ويشعر وفدي بسرور خاص إزاء النشاط الذي أبداه المجلس في بدء عمل الفريق العامل بطريقة تكفل عالمية الآلية. وتولي بنن أهمية فائقة لهذا المبدأ.

ويسرنا فعلا أن نلاحظ الالتزام العفوي لعدد من البلدان التي لا ترد أسماؤها في جدول أعمال المجلس بالتعاون طوعا مع الآلية. ويحدونا شديد الأمل أن تتوسع الآلية، ضمن الأطر الزمنية المحددة، لتشمل كل البلدان المتضررة بهذه الظاهرة. ونهيب بجميع الحكومات المعنية مباشرة مؤازرة الجهود التي يبذلها مجلس الأمن والمجتمع الدولي في هذا المجال.

ولحسن الطالع، تستكمل عمل مجلس الأمن الجهود الملموسة التي يبذلها المجتمع المدني الدولي والمنظمات غير الحكومية، التي يعمل العديد منها على تنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). وتعمل أنشطتها التشغيلية في البلدان المعنية على تعزيز الآلية على الأرض من خلال تقديم المساعدة في تحسين تنسيق شبكات الرصد والإبلاغ الوطنية.

وبفضل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، بوسع المجلس أن يركز انتباهه الآن على أبعد القرى النائية. ويجب على المجلس أن يبذل قصارى جهده لتحديد السبل والوسائل الرامية إلى تذليل مشاكل بعينها حددتها الشراكات المحلية والدولية للآلية.

وفي ذلك الصدد، ينبغي التركيز بطريقة مستدامة على التدابير التي يمكن اتخاذها لمنح الشراكات المحلية للآلية الوسائل التي تحتاجها من أجل كفالة الإبلاغ السريع عن الانتهاكات وتقديم المساعدة إلى الأطفال المعنيين؛ وتسريع رد فعل السلطات ذات الصلة بالنسبة للإجراءات التي يتعين اتخاذها لإنهاء الانتهاكات المبلَّغ عنها والسماح بمحاكمة مرتكبيها؛ وزيادة مستوى حماية الشراكات المحلية للآلية وذلك بغية درء الأعمال الانتقامية ضدها.

وبالإضافة إلى الخطوات التي تتخذ لتسريح الجنود الأطفال وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية، تستحق مسألة العنف والاستغلال الجنسي التي يعاني منها الأطفال والشابات عناية خاصة. وينبغي أن يحفز ما يرتكب ضدهم من جرائم شنيعة المجلس على التمعن باتخاذ تدابير قسرية رادعة لمنع انتهاكات حقوق الأطفال. ويمكن أن تضيف زيادة التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية إلى مصداقية تصميم المجلس على إنهاء الإفلات من العقاب في ذلك المجال.

وينبغي للمجلس كذلك تعزيز إجرائه المتعلق بالعوامل المؤثرة على حالة الأطفال والشباب من حيث السلم والأمن الدوليين. ويود وفدي تسليط الضوء على الفقرتين ١٣ و ١٦ من القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الذي يستهدف بعض النشاطات كحركة الأسلحة الصغيرة غير المشروعة، والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية وغيرها من النشاطات المزعزعة العابرة للحدود.

وينبغي للمجلس أن يراعي أشد المراعاة العلاقة الوثيقة الواضحة بين مشكلات الأطفال والشباب الاجتماعية وانتشار الصراعات المسلحة الداخلية، وينبغي له أيضا اتخاذ خطوات لإيجاد سبل أفضل لمنع حدوثها ولتذليلها.

بيد أنه، بعيدا عن النهج القطاعي – الهام، بالطبع – يمكن أن تكون إجراءات المجلس أكثر فعالية إذا ما أُريد للأمم المتحدة أن تضع استراتيجية شاملة لمنع نشوب الصراعات، وفقا لما دعا إليه مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بطبيعة الحال، لا ننسى الدور التاريخي الذي اضطلعت به بنن في إنشاء هذه العملية، كما ذكّر السيد دلا سابليير بذلك صباح هذا اليوم.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل إسرائيل، الذي أعطيه الكلمة.

السيد سيرمونيتا (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أود بداية الانضمام إلى زملائي في الإعراب عن شكري لكم على عقد هذه الجلسة. وأود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كوماراسوامي، على إسهامها القيِّم في جلسة هذا اليوم. وأخيرا، أود أيضا إزجاء الشكر إلى مديرة اليونيسيف التنفيذية، السيدة فنيمان، على عملها وعمل جميع العاملين في اليونيسيف في هذا المجال الهام.

تولي إسرائيل أهمية فائقة لحماية الأطفال أثناء الصراعات المسلحة، وتشجعها الجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام في سبيل تحقيق هذه الغاية. ونؤمن بأنه ينبغي أن يعيش الأطفال بلا خوف مادي أو نفسي وبدون كل أشكال الاعتداءات الناجمة عن الصراعات. ومن مسؤوليتنا حمايتهم وغرس تقديس الحياة في عقولهم واحترام جميع زملائهم من البشر، تحت أي علم وطني كانوا.

وتشعر إسرائيل بالقلق إزاء حالات العنف الجارية ضد الأطفال في أوقات الصراع في جميع أرجاء العالم. ونعرب عن تقديرنا للتركيز في التقارير الأخيرة على حماية الأطفال في الصراعات المسلحة، ونعتقد أن الجهود الشعبية المتواصلة إلى جانب زيادة مشاركة الحكومات يمكن أن تغير هذا الاتجاه المزعج.

ونلاحظ باهتمام خاص ملاحظة الفريق العامل التابع لمجلس الأمن أن أغلبية الصراعات اليوم تحدث داخل الحدود الوطنية. وقد دار العديد من الحروب الأهلية السيئة السمعة خلال العقود الأخيرة في أفريقيا. ولكن إسرائيل تتحمل أيضا عبء دولة فاشلة مجاورة: وأعني بذلك فشل لبنان في أن يبسط بالكامل سيادته على جميع أراضيه، ونمو بنية أساسية وإيديولوجية متأصلة للإرهاب ملأت ذلك الفراغ. ونستطيع أن نتعاطف مع سكان المناطق التي تقع رهينة لإيدولوجية تقوم على الكراهية والموت، لأننا أيضا وقعنا رهينة لفشل لبنان.

ففي شمال إسرائيل أصبح الأطفال ضحايا لموجة تلو موجة من الصواريخ وقذائف الهاون – الآلاف حتى الآن – التي يطلقها إرهابيو حزب الله بشكل عشوائي. هل لي أن أذكر المجلس بأن إسرائيل انسحبت تماما من تلك المنطقة منذ أكثر من ست سنوات.

وينبغي أن تشير إسرائيل أيضا إلى الاستغلال الخبيث والخطير من قبل الدولتين الداعمتين لبنية الإرهاب الأساسية لحزب الله، سورية وإيران. فهما بتوريطهما سكان لبنان المدنيين في هذا الصراع، قد جعلتا هؤلاء الأبرياء مجرد مخالب في استراتيجيتهما الإقليمية.

وفي جنوب إسرائيل يتعرض الأطفال أيضا لوابل من صواريخ القسام التي تطلق من قطاع غزة، وهي منطقة تديرها السلطة الفلسطينية بقيادة حماس. وقد فكت إسرائيل ارتباطها بتلك المنطقة قبل سنة.

إن الألوف من أطفال بلدي قد حرموا من إجازة الصيف – ولا وقت لديهم الآن للعب في الحقول والملاعب مع أصدقائهم، فيما ينبغي أن يكون وقتا من حياقم خاليا من الضغوط والقلق. وبدلا من ذلك يسمعون صفارات الإنذار، ويعرفون نظرة الخوف على وجوه أبائهم وأمهاقم عندما يخطفوهم بين أيديهم ويجرون نحو المخابئ من القنابل. والمحظوظون وحدهم هم الذين لم يمروا بتجربة الدمار الذي تلحقه صواريخ الإرهابيين.

إن الأطفال الفلسطينيين ضحايا لثقافة تغرس الكراهية والعنف. فهم يُمذهبون منذ عمر يانع بواسطة مدرسيهم وكتبهم المدرسية، ويتعلمون احتقار الآخر ونفي الشرعية عنه. وأخيرا، في أكبر عمل من أعمال الكراهية، يعدون للمرحلة التي يصبحون فيها مستعدين للترحيب بموقم المبكر لقتل أناس آخرين. أي استغلال آخر للأطفال يمكن للمرء أن يتخيله أسوأ من حزم القنابل حول أجسادهم وإرسالهم في مهام انتحارية لقتل مدنيين آخرين أبرياء – حين لم تتح لهم الفرصة ربما ليلعبوا كرة القدم مع الأطفال الآخرين وزملائهم في المدرسة أكثر من بضع مرات؟

والكتب المدرسية في جميع أرجاء المنطقة، بما في ذلك دول أعضاء تكلمت هنا قبل بضع دقائق فقط، تدعو الأطفال أيضا إلى التضحية بأنفسهم. وفي مثال نموذجي، يعلم أحد النصوص التلاميذ أن الشهداء لا خوف عليهم ولا هم يحزنون. يجب علينا أن نضع حدا لهذا التلقين المسموم إذا أردنا أن يكون هناك أي أمل لأجيال المستقبل للعيش معا في سلام. وهذا ربما يكون أكثر النماذج تطرفا لنقيض التربية.

لقد طرح الواقع الميداني أسئلة صعبة علينا كدولة، مثل الطريقة التي يمكن بها للدول أن تكافح بفعالية المنظمات الإرهابية التي تعرض للخطر السكان المدنيين الذين تستهدفهم والذين تستخدمهم دروعا بشرية على السواء. كيف يمكن للدول ممارسة حقها المشروع في اتخاذ تدابير دفاعية ضد الإرهاب بدون إلحاق ضرر غير مبرر بالسكان المدنيين؟ إننا نغالب يوميا التعقيدات الاستراتيجية والأخلاقية لهذا العمل التوازني. ولاحظنا أن هذه مناقشة لم تدخل قاعات حكومات بعض جيراننا، وخاصة في لبنان وسورية وإيران.

إن واجبنا الأول كدولة أن نحمي سكاننا المدنيين من العنف. وليس ذلك واجبا فحسب، بل هو حق يعترف به ميثاق الأمم المتحدة. ولكن يجب علينا أيضا أن نجتهد بشق الأنفس للتقليل إلى الحد الأدنى من أي ضرر يلحق بالسكان المدنيين الآخرين، محافظين بذلك على القيم والمبادئ الأساسية، وسيادة القانون الديمقراطية التي تحدد هوية إسرائيل كدولة، والتي نعتنقها بفخر. ونحن نحزن لكل الإصابات المدنية على جميع الأطراف. ونُحمل المسؤولية الكاملة للذين تسببوا في هذا العنف بمعرفة وعن عمد.

ويجب علينا التشديد على الاختلاف بين الإرهابيين الذين يستهدفون السكان المدنيين عمدا – خاصة الأطفال – بما في ذلك الدول التي تدعمهم، وتلك الدول التي تستهدف، وهي تتصرف دفاعيا، هؤلاء الإرهابيين الخارجين على

القانون. وعدم القيام بذلك الاختلاف يعني منح شرعية متساوية للإرهابيين الذين ينفذون أعمالا إرهابية بدون إثارة من أحد والدول التي تتصرف دفاعا عن النفس. وذلك يناقض كل السوابق الدولية وميثاق الأمم المتحدة نفسه ومن شأنه تشجيع الإرهابيين على ارتكاب عدد متزايد دائما من الأعمال الإرهابية.

لقد سمعنا اليوم عن عدم اكتراث إسرائيل المزعوم بحياة الأطفال في المنطقة. ويجب أن أقول هنا بشكل قاطع إننا لا نريد شيئا أكثر من ضمان سلامة جميع الأطفال، في إسرائيل وفي جميع أرجاء المنطقة. والطريق المباشر الوحيد إلى ذلك الهدف هو وقف الأعمال الإرهابية المنطلقة من هذه المناطق. لقد أوضحنا مرارا وتكرارا أنه عندما يحل السلام على حدودنا لن تكون لدينا مصلحة في التدخل في الشؤون الداخلية لجيراننا. بل على النقيض من ذلك، أظهرت منظمتا حماس وحزب الله الإرهابيتان، وحكومتا سورية وإيران والسلطة الفلسطينية، عدم اكتراث قاس بجميع الأطفال في المنطقة بالتحريض على الأعمال الإرهابية ضد إسرائيل وإدامتها.

أخيرا، ينبغي لنا أن نتساءل: ماذا عن الأطفال الناجين من هذه الصراعات حول العالم؟ من ذا الذي يمكنه قياس الطريقة التي ينشؤون بها؟ إننا لا يمكن أن نجلس مكتوفي الأيدي بينما يتسبب هؤلاء الإرهابيون الأنذال الوحشيون ومن يدعمونهم والمستمتعون بمشاهدة الموت حول العالم في ضياع أجيال أخرى لا حصر لها؟ لقد تعلمنا أخيرا العبرة من الماضي التي تحثنا على المقاومة الصارمة لأيديولوجية الكراهية العنف الزاحفة التي تهددنا جميعا. ويجب على جميع الأمم هنا أن تدرك الخطر الذي يشكله هذا الإرهاب على دولها و، في نهاية المطاف على أطفالها، الذين يقع على عاتقها أقدس واجب يتمثل في حمايتهم. إننا ندعو المجتمع الدولي بأسره إلى الوقوف معنا وضد الدمار الذي يحيق بالأطفال جراء الإرهاب والعنف الأهوج العشوائي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.